

العنوان:	دور الفكر والثقافة في التنمية
المصدر:	دراسات تربوية - مصر
المؤلف الرئيسي:	محمود، زكي نجيب، 1993 م.
المجلد/العدد:	مج7, ج 38
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الصفحات:	13 - 22
رقم MD:	40502
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EduSearch
مواضيع:	التنشئة الأسرية، الثقافة، التنمية الثقافية، تنمية التفكير، البحث العلمي، التنشئة الاجتماعية، الثقافة العربية، الحضارة الإسلامية، الشخصية، الهوية، نظريات التربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/40502

دور الفكر والثقافة فى التنمية

د. زكى نجيب محمود

لعل أقصر الوسائل وأسرعها وصولا بنا الى النائج ، عند النظر الى علاقة الفكر والثقافة بعملية « التنمية » ، هى أن نجري مقارنة بين بلاد يقال انها قد نمت بالفعل ، ومع ذلك فهى ما تنفك ماضية نحو مزيد من نمو ، لأن التنمية ليس لها نهاية يقال عنها انها الغاية التى ليس بعدها غاية ، وبلاد أخرى يقال عنها انها « نامية » بمعنى انها لم تبلغ بعد ذلك الحد الأدنى الذى يبعث على الرضى ، لأن مقارنة كهذه ، من شأنها ان تضع أصابعنا على المعالم البارزة التى تحققت لمن نما . والتي لابد لمن أراد أن ينمو من العمل على بلوغها .

ومهما اختلفت وجهات النظر فيما يميز بلادا نما بالفعل وبلادا آخر ما يزال يسعى على طريق النمو استهدافا لذلك الحد الأدنى المنشود ، فهناك جوانب ليست موضعا لاختلاف الراى ، ومن أهم تلك الجوانب أن البلد الذى حقق النمو هو ذو «علم» بما يلحق العلم من تقنيات ، تزيد دقة وتقدما ، أو تدق ، بحسب درجات «النمو» المتفاوتة وأما البلد الذى يقال عنه انه دون المستوى المنشود ، وأنه يسعى الى تحقيقه ، فهو بلد لا يسهم فى تقدم العلم وتقليباته بأضافة من ابتدعه ، فاذا كان لبعض أبنائه شىء من علم فهو علم منقول عن سواهم ، تعلموه وحفظوه ، وكذلك اذا كان لبعض أبنائه شىء من القدرة على استخدام التقنيات فى هذا المجال أو ذلك ، فالتقنيات من صنع الآخرين ، وكثيرا ما تكون القدرة على استخدامها ناشئة عن تدريب تولاه أولئك الآخرون .

(*) ورقة كانت قد قدمت الى شعبة الثقافة بالمجلس القومى للثقافة د.ت

وكذلك لا اختلاف فى الراى ، على فارق يميز من نما عنمن هو فى طريقه الى تلك الدرجة من النمو ، وهو « التعلم » كما وكيفا ، ففى البلاد التى تمت قضى على الأمية وفى الأخرى التى هى فى طريقها تسعى ، ما تزال الأمية جاثمة على عقول أبنائها بدرجات تزيد هنا وعقل هناك ، ذلك من حيث الكم ، وأما من حيث الكيف ، فيمكن ايجاز الفرق بين النوعين ، بقولنا ان التعلم عند الأولين ينتهى بالمتعلمين الى قدرة على الابتكار ، فى حين انه فى النوع الثانى ، يكاد يقف بالمتعلمين عند الحفظ والمحاكاة .

وفرق ثالث بين المجموعتين ، ربما يكون قد جاء نتيجة لصفة الابتكار التى ذكرناها ، وهو ان بلاد النوع الاول أسرع خطى من بلاد النوع الثانى فى حركة التغيير ، فأبناء المجتمعات الأولى لا يترددون كثيرا فى تغيير ما يرونه فى حياتهم معوقا للسير نحو الهدف المقصود ، فى حين ان مجتمعات الصنف الثانى ، يوشكون ان يجعلوا لتلك المعوقات اولوية على تحقيق الاهداف ، وقد يبدو هذا القول منطويا على مفارقة تشكك فى صوابه ، لكنه مع ذلك قول صحيح ، وتظهر صحته اذا ذكرنا ان تلك المعوقات فى كثير جدا من الحالات ، هى نفسها الرواسب التى بقيت من ماضى ذهب زمانه ، وللماضى فى نفوس الناس أريجهم وقدسيته ، فاذا رأيت الناس يعارضون فى تغييره ، فاعلم انهم لا يصنعون ذلك من حيث هو حوائل تحول دون التقدم ، بل يصنعون من حيث هو ماض له فى النفوس سحر وتمجيد .

وهذا نفسه ينقلنا الى فارق آخر بين من تقدم ومن جمد ، وأعنى به نظرة كل منهما الى تمجيد الماضى كيف يكون ؟ أما الأولون فيرون ذلك التمجيد انما يكون فى السير على نهج الاسلاف فى ان يغيروا ويتغيروا ليسيروا من حاضر الى مستقبل ، وأما الآخرون فيرون التمجيد فى ان يبقى الماضى على حاله ، ليكون الحاضر نسخة ثانية . ثم ليجىء المستقبل نسخة ثالثة ، وبعبارة أخرى نقول ان « الزمان » عند الصنف الأول من الجماعات لايد ان يكون له معناه ، ومعناه

هو ان يختلف آخره عن اوله ، واما مجتمعات الصنف الثانى فالأغلب فيهم أنهم لا يابهون للزمن ومعناه ، وهم على استعداد نفسى أن يسقطوه من الحساب ، وليس لديهم ما يمنع أن تظل الأشياء والاحياء على حالها الذى كان ، والذى سوف يكون الى أبد لا يبيد .

وهذا الفرق بين الجماعتين ، هو نفسه الفرق الذى نشأ حين تنبتهت جماعات الصنف الاول الى فكرة « التقدم » ، ولم تنبته اليها جماعات الصنف الثانى ، الا أن ترددها لفظا أفرغ من معناه ، وما معناه الا أن يكون الحاضر - حتما - أفضل من الماضى ، وأن يجيء المستقبل - حتما - أفضل من الحاضر ؟ ولعله مما يثير دهشة من تفوته دقة المعانى ، ان يقال له ان فكرة « التقدم » هذه حديثة جدداة أوروبا فى صورتها الجديدة بعد النهضة واما قبل ذلك فقد كان معيار الكمال هو ما « كان » لا ما سوف يكون .

ونختم هذا الجزء الاول من حديثنا ، بفارق آخر نضيفه الى الفوارق التى ذكرناها بين النوعين من الجماعات ، وهو هذه المرة فارق خاص بالفرد وموقعه من الجماعة ، مما يترتب عليه نتائج بعيدة المدى ، من أهمها صورة الحكم ، والعلاقة التى تصل الحاكم بالمحكوم فبينما الرأى المأخوذ به فى تسيير الحياة عند الصنف الاول من الجماعات ، هو - فى الاعم الأغلب - حاصل جمع الآراء التى يبديها أفراد الشعب - ويتمثل ذلك الحاصل فى عملية التصويت عند اتخاذ القرار - أو عند انتخاب من ينوب عن الجماعة ، يكون الرأى المأخوذ به فى تسيير الحياة عند الصنف الثانى هو - فى حقيقة الأمر - لرجل واحد وهو رئيس الدولة ، واذا وضعنا ذلك فى عبارة أخرى نستخدم فيها مصطلحات من مجال البحث العلمى التجريبي . قلنا انه بينما فى الحالة الأولى يكون العامل المتغير هو الحاكم ، والعامل الثابت هو مجموعة أفراد الشعب ، نرى عكس ذلك فى معظم جماعات الصنف الثانى ، اذ يكون الحاكم هو العامل الثابت ، والشعب هو العامل المتغير ، ولو ضيقنا مجال النظر بحيث يكون ، لا مجال الدولة كلها ، بل مجال أى من مؤسساتها ، فاننا نجد الشيء نفسه قائما وهو أنه بدل ان تظل المؤسسة المعينة ذات

استمرارية متصلة ، حتى ولو كان ذلك على حساب من يجيئون ويذهبون من رؤسائها ، نجد لدوام الرؤساء بأشخاصهم أولوية على دوام المؤسسة التي يديرونها .

(٢)

والسؤال الهى يطرح نفسه ، بعد عرض طائفة من أوجه الاختلاف بين النوعين من الجماعات من تمت له التنمية نسبيا ، ومن لا يزال فى سبيلها يسعى ، هو هذا : أهى ضروب من الاختلاف ، مستقل واحدها عن بقيةها ؟ أم هى ضروب من الاختلاف ، لو تعمقناها وجدناها تلتقى عند جذر مشترك ، اذ لو كانت حقيقة الأمر هى هذا البديل الثانى ، كان سبيلنا الى التحول من الاسوأ الى الأحسن - ليسر سبيلا ، وفى ظن هذا الكاتب أن تلك هى حقيقة الأمر ، فكل ما قد أوريدناه من فوارق جوهرية بين المجموعتين من الشعوب ، انما ينبت - بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة - من جذع واحد ، حتى لو تعددت لذلك الجذع جذوره ، وذلك الجذع الواحد هو منهج النظر فى مجال العلوم ، وفى مجال الحياة الجارية على حد سواء ، فبديل ان نجعل أحكامنا على الأشياء والمواقف ، مستندة الى نص يؤخذ من السلف نجعلها مستندة الى مشاهدات حية ، وإلى تجارب تجريها على الموضوع الذى تنصب عليه تلك الأحكام .

وذلك هو الذى حدث لأوروبا فى نهضتها ، حين انتقلت من منهج للنظر الى منهج آخر ، فالمشكلات اذا عرضت ، لم يعد تلتمس حولها بين أحكام السابقين على مشكلاتهم وانما تلتمس فى قسرة تلك المشكلات ذاتها - حيث تحلل الى عناصرها ، ثم يبحث لها عمقا يعالجها معالجة تتفق مع طبيعتها القائمة على سرأى من الابصار ، ومن هذا التحول المنهجى ، دارت رحى التحولات كلها نتيجة تتبع سببها .

(٣)

ولكن ، اذا أردنا تعبرا منهجيا كهذا فى حياتنا ، فإين عسانا

واجدوه ، وكيف ؟ جوانب ذلك هو ما يأتى : اننا واجدوه فيما
عندنا من مجالات الفكر والثقافة ، بشرط ان ترسم خطوط تلك المجالات
رسما ينتهى بنا الى النتيجة المطلوبة ، وأهم نطاق تلك المجالات
اثنان : التعليم والاعلام .

واننا لنقول عبثا ، اذا نحن قلنا لدور التعليم ولوسائل الاعلام
عليكما بالفكر والثقافة لتجعلاهما وسيلتين للتنمية ، ما لم نحدد لأنفسنا
تحديدا واضحا ، مرادنا بهاتين الكلمتين : الفكر ، والثقافة واما الثالثة
التي هي « التنمية » فلنفرض فيها معناها اللغوى المباشر ، وهو
ان ينمو كل شىء فى حياتنا : فالصغير يكبر ، والقليل يكثر ،
والضعيف يقوى ، واما « الفكر » و « الثقافة » فلفظتان من تلك
الالفاظ ، التي يستبيح كل انسان لنفسه ان يخلع عليها ما شاء لهما
من معنى ، فيحق لنا بدورنا ان نتناولهما بالتحديد والتوضيح ، لنظهر
لنا من تلقاء نفسها تلك العلاقة الوثيقة بينهما وبين « التنمية »
واحسب ان شيئا من تلك الصلة بين الطرفين قد ظهر بالفعل فيما
اسلفناه حين رددنا ظواهر النمو فى الشعوب التي نمت الى استبدالها
منهجيا بمنهج ، وكانا بذلك نكون قد رددنا أيضا ظواهر التخلف
فيمن تخلف ، الى الجمود عند منهج صلح للماضى ، ولم يعد وحده
كافيا لما استحدثه الحاضر من مسائل ومشكلات .

ولنبدا بتحديد « الثقافة » فى أوجز عبارة ممكنة ، لنعقب عليها
« بالفكر » نحدده ونوضحه :

يتحرك الانسان فى حياته النظرية والعملية على السواء ، فوق
درجتين تتواليان صعودا ودرجة أخرى ثالثة تستقل بنفسها ، موازية
لتلك الدرجتين ، ليكون لها التوجيه فيمن يصعد عليهما ، وأما الدرجتان
التواليتان فهما أولا ، مجموعة المعلومات المتفرقة ، عن مختلف
الاشياء التي منها يتكون مجال الحياة العملية لفرد معين من الناس ،
وبغير الامام بتلك المعلومات المتفرقة يتعذر السير فى طريق الحياة
خطوة واحدة ، اذ لا بد لدى انسان ان يعرف من اين يأتى بالطعام
ليأكل وبالماء ليشرب ، واين الطريق الى هذا ، واين الطريق الى ذلك؟

ثم تأتي الدرجة الأعلى ، وهي التعميمات التي يصل إليها كل إنسان من خبرته الخاصة ومن خبرات الآخرين ، بحيث تصبح لديه مجموعة «قواعد» (تضبط له النظر) عند ذلك موقف جديد (وتوجه العمل عند كل) (✳) خبرة جديدة .

ونشأة «العلوم» ونحوها ، إنما تكون عند هذه الدرجة الثانية ، فبعد أن كان الإنسان العادي يكتفى بتعميمات يستخرجها لنفسه من خبرته المباشرة ، وتكون عرضة للخطأ ، جاء «العلماء» ليتولوا هم عن الناس ، مهمة استخراج القوانين العامة التي تسيطر الظواهر وسائر الكائنات محكومة بها . وبعد ذلك تأتي الدرجة الثالثة ، لتفسير موازية للثنتين السابقتين ، وذلك بحكم الضرورة ، لأن الإنسان بعد أن يعرف من جزئيات الحياة العملية ، هذه وهذه وتلك ، ثم العلوم بعد أن تستخلص ما استخلصته من قوانين الأشياء ، يظل الإنسان معلقاً في الهواء لا يرمى ماذا يختاره من بدائل الأشياء إذا تعددت أمامه ، فهو يعرف - مثلاً - أن لدى جاره التاجر مالا كثيرا ، فهل يدع المال لصاحبه أو يسرقه لنفسه ؟ وكذلك في دنيا العلوم ، قد أصبحنا نعرف كيف تفجر الذرة ، فهل افعل ذلك لأتخلص من العدو أو لا افعله ؟ جواب ذلك هو عند الدرجة الثالثة الموازية للدرجتين الأولى والثانية ، حيث تكون القيم التي تحسم أوجه التردد في المواقف التي تتعدد فيها البدائل .

أما الدرجة الأولى ، فهي ما يسمونه بالمعلومات العامة ، وأما الدرجة الثانية فهي ميدان العلوم ، وأما الثالثة فهي «الثقافة» .

(٤)

فمن هذه الزاوية من زوايا النظر ، تكون الثقافة هي مجموعة القيم التي توجه الإنسان الى طريق الاختيار الافضل ، كلما وجد (✳) ما بين قوسين من وضعنا حيث الأصل غير واضح .

الانسان انه أمام بدائل كثيرة ، لابد ان يختار بديلا منها ليحيا حياته العملية ، فمن أين يحصل على تلك القيم الهادية ؟ أى - بعبارة أخرى - ما هى مصادر الثقافة بهذا المعنى ؟ (لأن للثقافة جناحا آخر يضاف الى مجموعة القيم ، سنذكره فى الفقرة التالية) ، مصادرهما حين يراد بها « القيم » ، ثلاثة رئيسية هى : الدين ، والفن ، والادب ، اما الدين فهو - فى شتى رسالاته - يستهدف أساسا أن يكون رسالة خلقية تضع أمام الناس الفواصل بين الحلال والحرام ، بين ما يجوز وما لا يجوز وحسبنا أن نضرب مثلا واحدا لقيمة كبرى تجيء بها الديانات الى المؤمنين بها والمهتدين بتعاليمها ، وأعنى « قيمة » العدالة التى تحمل الانسان تبعة اختياره كلما اختار طريقا يسكله من بين عدة طرق معروضة ؟ فهأنا يتولى القانون الوضعى (قانون المحاكم) جانبا يسيرا من الأفعال التى يختارها فاعليها فيخطيء فى اختياره ، لكن الكثرة الغالبة من أفعال الانسان التى اختارها لنفسه بارادة حرة ، موكولة الى الخالق سبحانه وتعالى يوم الحساب ، فلو لم يكن « دين » لتحلل الانسان من تبعاته ، طالما هى تبعات لا تحاسبه عليها قوانين المحاكم ، وان الدين ليرسم أمام المؤمن به خريطة سلوكية كاملة ، تهديه فى كل مراحل حياته ، وعند كل خطوة يخطوها ، متى يكون الاختيار سديدا .

واما المصدر الثانى للثقافة فى جانبها القيمي ، فهو الفن بكل ضروية ، فماذا يخرج به متذوق الفن ؟ انه يستوعب فى شخصه القيم نفسها التى هى قوام البناء الفنى ، وتكفيها هنا قيمة واحدة منها نسوقها على سبيل المثال ، وأعنى بها النسب الصحيحة بين مختلف الاجزاء الداخلة معا فى كيان واحد ، فاذا ما أرهف الانسان حاسة التناسب الملائم عن طريق الفنون ، لا يلبث ان يرى تلك الحاسة البرهفة قد انتقلت به من ميدان الفن الى كل ميدان آخر من ميادين الحياة العملية ، فيسهل عليه ادراك المهم والاهم ، التفرقة بين العظام والصغائر - وبين الخالد الباقي والزائل العابر .

ويبقى لدينا المصدر الثالث من مصادر الثقافة بمعناها القيمي ،

وهو الأدب فى جميع صورته الشعر والمسرح والرواية والمقالة والرسالة ، وما يدور مدارها ، فالادب فى أخص خصائصه هو دراسة الانسان فى بواعثه ودوافعه ومسالكه وردود أفعاله وفى تفاعله خلال هذه كله مع الانسان الآخر ، ومع سائر كائنات هذا الكون العظيم ، ودراسة الادب للانسان ، مختلفة عن دراسة العلوم الانسانية له ، كعلم النفس . وعلم الاجتماع وغيرهما ، فبينما تبحث هذه العلوم عن القوانين « العامة الشاملة التى تدرج الناس جميعا تحت لوائها على صورة واحدة متشابهة » ، يقوم الادب بما هو الضد من ذلك تماما - اذا يسعى الى تصوير « فرد » واحد تصويرا يميزه من سائر الافراد ، لكن المفارقة العجيبة أمام الأدب فى هذا الصدد هى فى وقوعه على « فرد » يكون - برغم تفرد المطلق - « نموذجا » تقاس اليه بقية الافراد الذين هم من فصيلته ، كما نقيس « المثقفين » فى ترددهم « بهاملت » والواهمين الذين يحيون فى عالم من الوهم الذى يصور الواقع بدون شيخوخة وهكذا .

ومن ادمان النظر فى صور الناس كما يعرضها الادب ، يخرج القارىء بخبرات عزيزة عن الحياة كأنه عايش مئات الاشخاص الذين صادفهم فيما قرأ ، معايشة فعلية فى واقع الحياة ، والارجح جدا ان تتولد نتيجة لهذا كله ، تتصل بما نحن بصدد الحديث فيه ، وهو « التنمية » وتلك النتيجة هى وقفة يقفها الفرد تجاه الجمال التى يعيش بينها ، هى نفسها الوقفة التى تنتهى به وبسائر الناس الى حياة نمت وازدهرت واثمرت .

(٥)

لكن للثقافة جناحا آخر الى جانب جناح القيم الهادية ، واعنى بها مجموعة من افكار ، طرازها فريد ، فهى ليست أفكارا مما يتدرج فى أى علم من العلوم ، كما انها تختلف اختلافا بعيدا عن الصور المفردة التى يصورها الادب والفن ، فماذا تكون - اذن - اذا لم تكن من العلوم فى ناحية ، ولا من الفن والادب فى ناحية أخرى ؟ الجواب على هذا السؤال هو : انها هى التى نطلق عليها اسم « الفكر » ونطلق

على المتشغل بها اسم « المفكر » وهو من طراز يختلف عن « العالم » كما يختلف عن « الأديب » أو « الفنان » فماذا تكون تلك الأفكار ؟ .

هي أفكار من قبيل : الحرية ، الديمقراطية ، العائلة ، الحب ، الصداقة الوطنية الجمال ، الفضيلة ، الذوق ، التضحية الخ الخ ، فهي أفكار تعد بالعشرات ولا نجد بين « العلوم » علما يضمنها تحت جناحية ، كلا ولا هي - فى صورتها المجردة - تصلح ان تعد فى ذاتها فنا وأدبا ، لماذا ؟ لان العلم من ناحيته لا يفتح أبوابه الا لفكرة تخضع للتحديد الرياضى أو ما يشبه الرياضة فى دقتها ، كفكرة المربع ومثلا - (فى الهندسة) وفكرة الهيدروجين أو الاوكسجين ، أو فكرة « الماء » الذى يتركب منهما بنسبة معينة (فى علم الطبيعة) .

لا ، ليست هذه الأفكار من ذلك القبيل « العلمى » ، ولا هى كذلك تشبه الواحدة، منها صورة أدبية نراها فى الشعر ، أو تفاعلا سلوكيا نراه فى المسرحية والرواية ، فما هى اذن ؟ أين نضع كلمة « حرية » مثلا ، بكل ما يعتورها من مزيج بين الوضوح والغموض ؟ أننا نجعل لها مكانا خاصا بها ، يوكل أمره الى باحث لديه موهبة الادراك بالبصيرة ما ليس يخضع لادراك البصر ، ومن هنا جاز اختلاف الرؤى الى طبيعة الحرية ، فى حين لا يجوز اختلاف مثله عند تحديد العلماء للمربع أو لتركيب الماء .

وتلك الأفكار والاشتغال بها « ثقافة » والذى يشغل بها « مثقف » وهى تهمننا فيما نحن بصدده ، لكونها بالغة التأثير فى توجيه السلوك ، وفى رسم صورة مثلى لحياة الانسان .

(٦)

ولنعد الآن الى ما بدأنا بعرضه فى الجزء الاول من هذا الحديث ، وهو الفوارق التى تميز شعوبا نمت ، وشعوبا تخلفت ، أو هى ما تزال ساعية نحو النمو ، نعم ، ان كلا النوعين ماضى فى نموه ، فممن « نما » يزداد نموا ، ومن لم يظفر بالدرجة التى تعد كافية لصفة النمو

فى حده الأدنى ، هو فى طريقه يسعى ، لكننا فرقنا - أو فرق لنا
المعنيون بالأمر - بين ذلك النوعين توضيحا للواقع ، لأن الحقيقة
الواقعة هى أن ثمة فروقا عميقة الأثر بين المجموعتين .

ولقد قلنا فى الجزء الأول من هذا الحديث ، أننا نضع هذه
الفوارق أمام أبصارنا لأن ذلك قد يكون أقصر سبيل وأسرع ، إلى
اهتدائنا إلى سد الفجوة التى بيننا (ونحن ممن يوضعون تحت
الدرجة الكافية من النمو) وبين الجماعات التى ظفرت بتلك الدرجة
الكافية .

ومطلوب منا هنا أن نبين دور الفكر والثقافة فى التنمية التى
نعبر بها تلك الفجوة ثم نمضى ، وقد أوضحنا فى الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥
ما نعنيه بالثقافة وما نعنيه بالفكر ، ووجدنا أنه يمكن جعل الثقافة
ذات جناحين ، أحدهما مجموعة القيم التى نستمدّها من مصادرها
الثلاثة : الدين والفن والأدب ، وأما الجناح الثانى فهو مجموعة أفكار
قوية التأثير فى تشكيل الحياة المثلى ، ومع ذلك فلا هى من العلم
ولا هى من الفن والأدب .

بعبارة أخرى موجزة نضع بها النتيجة التى نخلص إليها مما
ذكرناه ، نقول أن المطلوب من دنيا الفكر والثقافة فى موضوع التنمية ،
أمران : الأول هو أن نضع الناس فى « حالة » هى حالة من يجد نفسه
متجها بطبيعته نحو المشاركة فى النهوض بالحياة عن طريق النمو
الشامل ، وتلك الحالة هى ما تخلقه فىنا الثقافة بجناحها القيمى ،
وإن نزود الناس بزاد من أفكار خاصة يرسم الصورة المثلى للحياة ،
وتلك هى الثقافة بجناحها العلقى .

وأما الذى يبيت فى الناس هذا وذاك ، يوما بعد يوم ، فهما
التعليم ومعاهده ، والأعلام ووسائله .